الأمم المتحدة

A/58/PV.74

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٧٤**
الأربعاء، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٤٨ من جدول الأعمال (تابع)

الذكرى السنوية الخامسة والخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

منح جوائز حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣

البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسائل حقوق الإنسان

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما؛ الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تواصل الجمعية العامة عقد اجتماعاتها التذكارية في إطار البندين ٤٨ و ١١٧ (د).

أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا.

السيد تيكل (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): في ١٠ كانون الأول/ديسمبر قبل ٥٥ عاماً – اليوم الذي يحتفل به منذئذ باعتباره يوم حقوق الإنسان – اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي تلك الأيام المبكرة، لم تكن حقوق الإنسان تحظى باهتمام كبير، حتى من جانب من كنا نعتبرهم زعماء معنويين لمجتمعاتهم وأممهم. واليوم، أصبح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية اللاحقة بشأن حقوق الإنسان مصدر إلهام للأغلبية العظمى من البشر، بمن في ذلك وبصفة خاصة المهمشون والضعفاء. كما أصبح قوة مؤثرة عظيمة في الشؤون العالمية.

وحقيقة الأمر إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أصبح مصدر إلهام للعديد من العهود والاتفاقيات والبروتوكولات والإعلانات وبرامج العمل، ومن بينها إعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي اعتمد قبل ١٠ سنوات، يوم ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الذي يؤكد ويشدد على عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتشابكها.

ووضع إعلان وبرنامج عمل فيينا أيضا مبادئ توجيهية لإرساء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان وتحقيق المثل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-67222 (A)

والأهداف السامية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحترام القواعد والمعايير التي حددها.

ويحدونا وطيد الأمل أن يدوم هذا الزخم، الذي تجلى خلال العقدين الماضيين على نحو خاص، إبان الكفاح من أجل ترسيخ الحقوق القائمة والنهوض بحقوق جديدة في عصر العولمة.

إن النجاحات التي تحققت على مدي الـ ٥٥ عاما الماضية إنما تحققت بالتضحيات الكبيرة التي قدمها رجال ونساء العديد من الأمم والأديان والثقافات خلال الجزء الأكبر من قرن اتسم بالعنف والكراهية. وخلال الفترة ذاتها، التي شهدت تدوين صكوك حقوق الإنسان العظيمة، رَوَّعت العالم حروب وصراعات فظيعة في جميع القارات تقريباً، إلى جانب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإبادة الجماعية وعمليات الترحيل والتطهير العرقي والتمييز العنصري والاضطهاد الديني والعرقي، فضلا عن العنف الفظيع ضد النساء والأطفال والأقليات. واستشرت كذلك عمالة الأطفال واستخدامهم في الحرب.

وإذ نحتفل بيوم حقوق الإنسان، من المناسب تماما أن نحيي ذكرى الأبطال والشهداء في مجال حقوق الإنسان، الذين كان تفانيهم من أجل القضية حافزا لهم على تحمل الكثير من الأمل والإهانة. وقد ضحى بعض هؤلاء بأرواحهم ثمناً لذلك. وهم ينتمون إلى مختلف الفئات. وكان البعض منهم رؤساء دول أو حكومات؛ أو زعماء دينيين، أو مفكرين. وكان البعض الآخر من قادة حركات التحرير أو الحركات العمالية. والبعض كانوا ينتسبون إلى منظمات حكومية دولية أو منظمات غير حكومية، بينما كان آخرون ينتسبون إلى حركات الطلبة أو الشباب. وثمة مجموعة كبيرة خاضت هذه المعركة في إطار تحركات عفوية.

إن مختلف الحركات، التي نشطت خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٠، وزعماءها البواسل سعوا إلى أن يطبعوا في الذاكرة الجماعية للإنسانية الوعي بحقوق الإنسان والحريات المدنية التي حرمت منها أجزاء كبيرة من العالم. ودللوا أيضا على أن القوانين والمؤسسات تصبح عقيمة في غياب اليقظة، أو النشاط النضالي لقواعد شعبية واعية في بعض الظروف.

ومن جهة أخرى، لا بد لنا مع الأسف أن نلاحظ أن الدول والمؤسسات التي أنيطت بها ولاية إيجاد عالم أكثر ودا ولطفا، وصون نظام عالمي منصف، والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وتوطيدها بما يتفق ووعود ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قد خذلت العالم بصورة فادحة في كثير من الأحيان. وليس هناك أي منطق إنساني يمكن أن يبرر التقاعس عن العمل في كمبوديا ورواندا والأماكن الأخرى التي ارتكبت فيها أعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والعدوان وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وليس ثمة تفسير لذلك سوى قلة الاهتمام ببعض المناطق وتهيب الحلفاء والدول الصديقة والمقايضات السياسية في الأمم المتحدة.

إن الإريتريين يتكلمون انطلاقا من تجربة مباشرة مريرة عانوا خلالها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ففي ١٩٥٠، حُرِموا من حق تقرير المصير عندما زُج بهم عنوة في اتحاد مع إثيوبيا. وفي ١٩٦١، حرموا من حقهم في أن اكتساب هويتهم الخاصة، عندما ألغت حكومة الإمبراطور هيلا سيلاسي ذلك الاتحاد، الذي كان قرار للأمم المتحدة يكفل سريانه. ولم تُسمع كلمة احتجاج واحدة في الأمم المتحدة ولا من أي وزارة للخارجية.

ويخشى الإريتريون الآن من أن يزج بهم مرة أخرى في عملية تحرمهم من سيادتهم وسلامتهم الإقليمية والسيادة

على مواردهم الطبيعية نتيجة للإصرار المجحف الظالم من جانب بعض الدول على دخول الطرفين المتنازعين في صراعنا الحدودي في حوار قبل ترسيم الحدود، الذي يعتقد الإريتريون اعتقاداً قوياً بأن النية والأغراض من ذلك هي إحباط القرار النهائي الملزم للجنة التحكيم المفوضة من قبل الأمم المتحدة، الأمر الذي سيشكل انتهاكاً للاتفاقات التعاقدية الموقعة تحت رعاية الأمم المتحدة.

وإريتريا، حكومة وشعباً، كانت ولا تزال مستعدة للدخول في حوار، لكن ليس قبل تأمين حدود معترف بها دولياً تقوم على أساس القرارات النهائية الملزمة للجنة التحكيم. والواقع أن الحوار لتطبيع علاقات المستقبل يمكن أن يبدأ الآن لو لم يؤجل ترسيم الحدود ثلاث مرات.

إن شعب إريتريا الذي كان ضحية الخداع مرتين في تاريخه، يعتبر أن أي حوار من هذا القبيل قبل الترسيم مناورة لاسترضاء إثيوبيا، التي رفضت قرار لجنة التحكيم، والإذعان لمطالبتها بأن يُنشئ مجلس الأمن آلية بديلة لإعادة النظر في الموضوع. وهذا سينطوي على إجهاض للعدالة. كما أن الأمم المتحدة، بوصفها أحد الموقعين على الاتفاقات وضامنا لها، ستكون في حالة المنتهك للقانون الدولي والمكافئ على الخروج على القانون. وسيكون ذلك أيضا درسا مشؤوما لكل الدول الصغيرة، التي تعقد إيمانها وآمالها على الأمم المتحدة. والتاريخ حافل بأمثلة تبين كيف أن الاسترضاء يؤدي بصور مختلفة إلى الصراع وإلى انتهاك حقوق الإنسان. والإريتريون على استعداد لنسيان الماضي؛ وسيفعلون ذلك ما لم يشكل الحاضر تهديدا لمستقبلهم.

وحتى في هذا الوقت ما فتئ العالم يواجه العديد من التحديات التي يجب أن نجد لها حلولاً مرضية. وتبرز من بين تلك التحديات مسائل السيادة وحقوق الإنسان، والنسبية وحقوق الإنسان، والمؤسسات عبر الوطنية وحقوق الإنسان.

لقد ظلت تلك المسائل مطروحة علينا وقتا طويلا يجب أن يدفعنا إلى تناولها باستفاضة. ومع ذلك فإنها ظلت بلا حل، ولا بد للمجتمع الدولي أن يتصدى لها على وجه الاستعجال، إن لم يكن لشيء آخر، فلأن بعض الدول عمدت مؤخرا إلى انتهاج سياسات ذات نتائج مروعة على العلاقات الدولية، في غياب مبادئ توجيهية واضحة.

وثمة حالة من التضارب أيضاً بين الجيلين الأول والثاني من الحقوق، رغم أن إعلان وبرنامج عمل فيينا يقر بأن كل حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة. ولكن بدأ يظهر شعور متزايد بالتعاطف مع الرأي بأنه بالنسبة لتلك الأعداد الغفيرة من البشر في العالم الثالث المحرومة من الغذاء والمأوى والدواء والرعاية الطبية والتعليم وغير ذلك من ضروريات البقاء على قيد الحياة، والتي تعاني من ويلات الصراع والإقصاء والتمييز والقمع، فإن الاختيار لا يعتد به. فالمهم في حياة أولئك البشر هو الأمن الإنساني بتعريفه الواسع. ولذلك، يركز العديد من الأكاديميين والمدافعين عن الحقوق الآن على جيل جديد من الحقوق يسمى حقوق التنمية. إن حقوق الجيل الثالث هذه، أو حقوق التضامن، حقوق دولية المضمون، تؤكد على التضامن وتشتمل، في جملة أمور، على الحق في السلام وفي التنمية وفي تقرير المصير وفي السيادة على الموارد الوطنية والبيئة. وتلك الحقوق يجري التأكيد عليها بالشكل المناسب في العديد من الصكوك الإقليمية، بما فيها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، تجد الإنسانية نفسها مضطرة لمواجهة التهديد لحقوق الإنسان الذي تشكله العولمة. فانعدام الاستقرار الذي تسببه المؤسسات عبر الوطنية، والأثر السلبي لبرامج التكيف الهيكلي، وتقلبات حركة رؤوس الأموال، وتآكل سلطة الدولة، والتردي البيئي، وأزمة اللاجئين، والاتجار بالمخدرات العابر للحدود،

والاتجار بالنساء، لكل ذلك آثاره المدمرة لا على الدول النامية فحسب، ولكن على بعض الدول المتقدمة النمو أيضاً.

لقد بات من الواضح بشكل متزايد أن العولمة تنطوي على آثار ضارة بالحماية الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها تهدد حقوق الإنسان. وعليه، فإن التعلل بوجود تضارب بين القيم الغربية والقيم غير الغربية وبين قيم الفرد وقيم المجتمع أمر غير سليم. فالعولمة تهدد الرفاه الاجتماعي وتماسك المجتمع في كلا الحالتين.

وإذ تدخل البشرية قرنا جديدا، لا بد لنا من أن نستعرض أيضاً أوجه النجاح والفشل التي شهدها القرن الماضي، وكذلك القرارات الصائبة التي اتخذت والأخطاء التي ارتكبت، على الأقل لكي نتعظ بالعبر ونستخلص المبادئ التوجيهية المناسبة. ومن بين تلك العناصر أن شعوب العالم تتوق بشدة إلى السلام. وفي بعض المناطق، ربما يعادل السلام القضاء على تهديد الحرب النووية. وبالنسبة للكثيرين – الأغلبية الساحقة من البشرية – يتصل السلام بالبقاء والعدالة والنزاهة وسيادة القانون. ويحدد إنجاز الأمن – الأمن البشري – بتحقيق التنمية والصحة والتعليم والمأوى والقضاء على الفقر والقمع ومنع التدهور البيئي. وتعزز مفاهيم النهج العالمي والمصير المشترك والاعتماد المتبادل الحاجة إلى مشاركة جميع الشعوب على قدم المساواة وبشكل نشط في تهيئة عالم أفضل وحماية حقوق الإنسان والنهوض بقضايا السلام والمصلحة العامة والمساواة في جميع أرجاء العالم. وهناك حاجة ملحة إلى وجود ثقافة عالمية لحقوق الإنسان يمكنها أن تعزز التنمية المستقرة لجميع الأمم وتنهض بنوعية الحياة لكل الناس. وهناك حاجة إلى تذكر أن البشرية لم تخرج منتصرة بعد في الكفاح من أجل حقوق الإنسان، بل إن مستقبل الأمم المتحدة نفسها لم يصل نقطة اللارجعة.

ويجب أن نتعلم من مصير عصبة الأمم أن مستقبل حقوق الإنسان – وهي عوامل حاسمة في بقاء الأمم المتحدة – مبني على التمسك بمبدأ مساواة جميع الدول، كبيرها وصغيرها، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الناس، غنيهم وفقيرهم.

وهناك شرط لازم بأنه لا بد للذين أنيطت بهم أدوار قيادية في الأمم المتحدة من أن يقودوا بالقدوة وبالنزاهة إذا أرادوا حقا تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم، وإذا أريد للذين ربطوا مصيرهم بالأمم المتحدة أن يحترموها ويثقوا بها. وثمة حاجة ضرورية إلى السماع للأصوات الأخرى. فللمجتمع المدني دور كبير يضطلع به في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وبالتالي لا بد لنا من الاستماع للناس من خلال منظماتهم الشرعية. والجيل الذي لا يستمع لشبابه يرتكب خطأ شنيعا بتجاهل المستقبل.

وحينما ننظر إلى المستقبل، فإننا نسلم بحتمية استمرار الحرب الملحمية بين الخير والشر في الكفاح من أجل حقوق الإنسان. وستعقب الانتصارات والاحتفالات الإخفاقات والكآبة. فالسخرية وعقد الصفقات في مجالس السلطة سيؤديان، ولو بشكل مؤقت، إلى تقويض حسن النية والتعاون في سبيل الفائدة المشتركة. لكن تاريخ الـ ٥٥ عاما الماضية يعطينا سببا كافيا للتفاؤل بأن البشرية ستتوحد بغية القضاء على الآفة التي سببت لنا حتى الآن الكثير من الألم والكرب. أتمنى لكم أعيادا سعيدة.

السيد دياب (لبنان) (تكلم بالانكليزية): قبل ٥٥ عاما من اليوم، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول اتفاق شامل بين الأمم يؤكد الحقوق والحريات المحددة لجميع البشر. وبالترافق مع ميثاق الأمم المتحدة وفر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الأساس الأخلاقي والقانوني لإجراءات الأمم المتحدة ضد منتهكي حقوق الإنسان.

وفي هذا اليوم، يوم حقوق الإنسان، فإننا نؤكد من جديد إيماننا والتزامنا بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالاعتراف بالإنجازات البارزة للرجال والنساء والمنظمات التي ظلت تسعى جاهدة للدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ونهنئ الذين تم اختيارهم اليوم لتلقي جوائز عام ٢٠٠٣ في ميدان حقوق الإنسان، كما نشكرهم على إسهاماتهم وحماسهم واقتناعهم الإنساني بتعزيز حقوق الإنسان. فهم، مثلهم مثل الفريق المتنوع من الأشخاص الذين شاركوا في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قد تجاوزوا الحدود الوطنية والاجتماعية والثقافية واعترفوا بالمعيار العالمي للحقوق التي عددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – وهي حقوق ضرورية لكل شخص في إدراك إمكانياته أو إمكانياتها الكاملة كبشر.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو ملاذ الضعفاء والمعرضين للخطر. وقد اعتنقت الديمقراطيات الجديدة على نحو ثابت مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي تخرج من تحت وطأة الديكتاتوريات وتحصل على الاستقلال من القوى الاستعمارية.

الناس الذين يعيشون تحت الاحتلال يتذرعون بلا كلل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه المصدر الأساسي للإلهام في كفاحهم من أجل تقرير المصير والسيادة والاستقلال من الدولة المحتلة. ولئن كانت الجدران تبني لتقسيم وضم أراضي شعب آخر، باسم توفير الأمن للمحتل، فان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يذكرنا بأنه لا يعترف بالحقوق غير القابلة للتصرف والحريات الأساسية للإنسان الفرد فحسب، بل أنه يعترف أيضا بأن البشر يعيشون في مجتمع بعضهم مع بعض، وبأن هذا المجتمع حيوي للإنسان الكامل. واستنادا إلى ذلك، أصبح التمسك بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان شرطا أخلاقيا مسبقا للمشاركة الكاملة في مجتمع الأمم.

وللأسف، فإن التحديات التي تصدى لها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ ما زالت موجود بكثرة في عالمنا اليوم. فالحكومات ما زالت تقوم بتعذيب وقتل الأشخاص بسبب معتقداتهم وأصلهم العرقي وآرائهم وكفاحهم من أجل الحرية. والحكومات ما زالت تحرم الملايين من الناس من حقوقهم الأساسية في الغذاء والمأوى والتعليم والملكية والحرية، كما أنها تبرر إجراءاتها القمعية لتقويض حقوق الإنسان الأساسية لمصالحها الذاتية الخاصة.

قبل عام، في نفس هذه المناسبة ليوم حقوق الإنسان، قال السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، المفوض الثالث لحقوق الإنسان، في احتفال بالذكرى الرابعة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

> ”إن أفضل فرصة لمنع الصراع والعنف وتقييدهما وحلهما والتعافي منهما تكمن في استعادة سيادة القانون والدفاع عنها. فالصراع المسلح يبرز كصرح دموي لفشل سيادة القانون. ولا بد لنا من كسر العنف. وحيثما يسلب القمع المسلح الناس حقوقهم وكرامتهم، يجب محاسبة المسؤولين بموجب قواعد القانون. وحيثما يتسبب الإرهاب بالبؤس، يجب محاسبة المسؤولين بموجب قواعد القانون. فلتطبق القواعد الأساسية لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية على كل دولة وكل جماعة مسلحة وكل فرد وكل كيان جماعي وعام وكل مؤسسة خاصة“.

واليوم، إذ ننعي فقدان السيد فييرا دي ميلو، وإذ نسلِّم بالإنجازات الكبيرة التي حققها في ميدان حقوق الإنسان، فان كلماته تبقى معنا بوصفها تذكرة مستمرة بأن هناك حاجة دائمة لإنشاء أداة سليمة لإعلان شأن قواعد القانون وسيادته. وبهذه الطريقة، فإن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان سيقدمون للعدالة، كما أن انتهاكات حقوق الإنسان التي تبلغ عنها الهيئات المستقلة، مثل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ستؤخذ مأخذ الجد وستعالج.

واستنادا إلى الاقتناع بأن على الحكومات التزاما بحماية حقوق الإنسان المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أنشأت الأمم المتحدة عددا من الآليات والإجراءات للتأثير على سلوك الحكومات التي تقوم بانتهاك تلك الحقوق. وفي هذا العام، فإن منح جائزة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ في ميدان حقوق الإنسان يكتسي أهمية خاصة لتقويم الأمم المتحدة، لأنه، بالإضافة إلى إحياء الذكرى الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يصادف عام ٢٠٠٣ أيضا الذكرى العاشرة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمد إعلان وبرنامج عمل فيينا. كما أنه يصادف الذكرى العاشرة لإنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والذكرى العاشرة لاعتماد مبادئ باريس بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وهذه المناسبات الثلاث الهامة لم تسهم في إنشاء آليات وإجراءات جديدة لحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي فحسب، ولكنها أكدت أيضا عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها ودورها المحوري.

وقد شملت الإجراءات الأخرى التي اتخذها الأمم المتحدة في الماضي إيفاد مقررين خاصين للأمم المتحدة لرصد حالات إساءة المعاملة ورفع تقارير بشأنها وإنشاء بعثات ميدانية لحقوق الإنسان وفرض جزاءات اقتصادية وسياسية. وفي الأعوام الأخيرة أنشأ مجلس الأمن الدولي محكمتين دوليتين بغية تقديم الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في رواندا ويوغوسلافيا السابقة للعدالة.

وكان إنشاء الأمم المتحدة للمحكمة الجنائية الدولية إنجازا كبيرا آخر لمحاسبة المسؤولين عن إساءة معاملة حقوق الإنسان وللكفاح بحماس سعيا إلى تحقيق العدالة للضحايا الأفراد للإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، حتى وإن كانت قد فشلت في تعريف أُم الجرائم، جريمة العدوان.

وبالرغم من جميع الصكوك القانونية الموجودة، يبقى هناك توافق واسع في الآراء بشأن ضرورة وضع مجموعة أوسع من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بغية تحسين تنسيق أنشطة مختلف المؤسسات والهيئات النشطة في ميدان حقوق الإنسان الدولية وبغية توحيد عملية وضع القانون من أجل تفادي حالات التضارب الواضحة بين شتى المعاهدات. وفي كثير من الحالات تُختزل التدابير الإجبارية لحماية حقوق الإنسان على الصعد الوطني والإقليمي والدولي إلى مجرد نظام لإعداد التقارير. وتفتقر هذه الإجراءات إلى القوة لأنها لا تؤدي في نهاية المطاف إلا إلى محاولة للتوفيق.

وتنشأ مشكلة أخرى من العدد الكبير لمختلف أنواع التحفظات التي تسجلها لدول المتعاقدة في قبولها لالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ويميل هذا إلى تقويض تنفيذها الفعال ويقتضي بالتالي تصحيحه.

لقد اضطلع اللبناني شارل مالك بدور حيوي في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عندما كان مقررا للجنة حقوق الإنسان وكثيرا ما اعتُبر القوة الدافعة وراء إعداد الوثيقة. وكان السيد مالك يؤمن بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكثر من وثيقة ذات قيمة أخلاقية إقناعية. وفي الاحتفال بالإعلان العالمي، قال السيد مالك،

”لا يمكن لكل من يقدر قيمة الإنسان وحريته الفردية أكثر من أي شيء آخر إلا أن يجد في الإعلان الحالي سلاحا أيديولوجيا قويا. وإذا استخدم هذا السلاح بحسن نية وإخلاص وصدق، فيمكنه أن يثبت على أنه هام للغاية في تاريخ الروح البشرية“.

والمدى الذي أدى فيه انتشار وثائق حقوق الإنسان الدولية على المستوى العالمي إلى ظهور قانون عرفي دولي لحقوق الإنسان ملزم لجميع الدول، يبقى أمرا خاضعا للمناقشة. وما زالت الأيديولوجيات والمصالح المتضاربة والريبة المتبادلة تؤثر على تأكيد القانون الطبيعي العرفي فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وسيكون من اليسير التوصل إلى اتفاق ومن اليسير بناء الثقة إذا ركزنا على القيم والمصالح المشتركة في التمسك بسيادة القانون وتجنبنا إساءة استعمال الصكوك الدولية لحقوق الإنسان سعيا وراء أهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أخرى.

السيد غاييغوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل بيرو بالنيابة عن مجموعة ريو.

في هذا اليوم الخاص، إذ نحتفل باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ وإعلان وبرنامج عمل فيينا في عام ١٩٩٣، فإننا مطالبون بالتفكير في الجهود الدولية التي يبذلها المجتمع الدولي بأسره لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. لكن ما يتسم بقدر أكبر من الأهمية اليوم هو أننا يتعين علينا أن نجدد التزامنا بالعمل الذي لم ينجز حتى الآن لضمان أن تصبح حقوق الإنسان واقعا في حياة جميع شعوب العالم.

ما فتئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو إحدى أهم الوثائق في تاريخ البشرية، معلما لا سابق له للتعايش العالمي لأنه اكتسب تفهما أوسع لأهمية الكرامة الإنسانية وللحاجة إلى احترام حقوق الإنسان لجميع الناس في جميع أرجاء العالم دون تمييز. إن الإعلان العالمي وإعلان وبرنامج عمل فيينا أسهما كلاهما في التأكيد من جديد على أن حقوق الإنسان هي أساس الوجود والتعايش الإنساني، وأن حقوق الإنسان شاملة لا تقبل التجزئة ومترابطة ومرتبطة بكرامة كل فرد.

وفي هذا السياق ونتيجة لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ظلت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منذ عام ١٩٤٨ تستهدف ضمان إبراز الحقوق الواردة في هذا الصك، التي تغطي الجميع على قدم المساواة دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو اللغة أو الديانة أو الرأي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، في عدد جدير بالإعجاب من الصكوك المعيارية الدولية. مع ذلك، وبالرغم من جميع هذه الجهود، ما زال التمتع الكامل بحقوق الإنسان مجرد وعد بالنسبة لملايين الناس في العالم.

إن التوزيع غير المتساوي للثروة والفقر المدقع والتمييز وقصر الميزات على القلة تدفع مجتمعة إلى زعزعة الاستقرار السياسي واندلاع الحروب. وحقيقة أن هناك لاجئين وأشخاصا مشردين بالقوة داخل بلدانهم إنما تبرز عجز المجتمعات عن حل مشاكلها بالوسائل السلمية. وما زالت انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية سائدة في العديد من المجتمعات.

وينظر إلى مشكلة الهجرة الدولية بوصفها أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. وبغية التصدي لهذه الحالة، اعتمدت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ومن المقرر أن يجري انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم غدا، وهذه خطوة هامة في هذا

المجال. ومن هذه المنصة، أود أن أؤكد من جديد دعوتي إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة التوقيع والتصديق على هذا الصك الدولي كما اتفقنا في هذه القاعة بالذات.

وإنه لواجب أخلاقي وأدبي أن نرفع لواء حقوق الإنسان ونحمي المستضعفين في العالم. ولذلك السبب فإن شعبي وحكومتي مقتنعان بالحاجة إلى صياغة اتفاقية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص المعوقين وكرامتهم. وبوصفي رئيسا للجنة المخصصة، أود أن أدعو جميع الممثلين إلى توحيد الجهود بغية ضمان أن يصبح ذلك الصك حقيقة واقعة في أقرب وقت ممكن لكفالة الحماية الكاملة لحقوق المعوقين.

المجتمع العالمي الذي لا يشمل جميع الناس، سواء كانوا نساء أو رجالا، أو سكانا أصليين أو أطفالا أو معوقين أو مهاجرين وكثيرا جدا غيرهم، لن يكون جامعا وشاملا وكاملا. والتمييز على أية أسس لا يمكن تبريره إطلاقا ولا بد أن ينهي المجتمع الدولي هذا التمييز.

وقد قدمت إكوادور العديد من الإسهامات في تطوير القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان، كما أنها أول بلد في أمريكا اللاتينية يوقّع على جميع المعاهدات الدولية بشأن حقوق الإنسان المتفق عليها هنا في مقر الأمم المتحدة.

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، اعتمدت إكوادور، بعد عملية مطولة من التشاور والنقاش بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، أول خطة وطنية لحقوق الإنسان كسياسة للدولة. وهذه الخطة الوطنية تحدد القطاعات الرئيسية في المجتمع الإكوادوري التي تحتاج إلى اهتمام خاص، وتتطلب جهودا من جانب الدولة والمجتمع المدني، للاهتداء إلى تدابير تصحيحية واستحداث إجراءات مشتركة لتحسين ظروف تلك القطاعات، ولا سيما النساء والأطفال والأسر والمعوقون والسكان الأصليون، والإكوادوريون المنحدرون من أصل أفريقي، والأقليات وكبار السن، والمحتجزون والأجانب والمهاجرون واللاجئون. وهذه الخطة الوطنية هي واحدة من أفضل أدوات التنمية البشرية في إكوادور.

وقد أدرج دستورنا السياسي لعام ١٩٩٨، معظم المبادئ الدولية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، مثل مبدأ عالمية حقوق الإنسان وشموليتها وترابطها، وعدم سقوط الدعوى القضائية أو العقوبة بالتقادم، على جرائم الإبادة الجماعية والتعذيب والاختفاء القسري للأشخاص والاختطاف والاغتيال لأسباب سياسية أو لأسباب تتعلق باستنكاف الضمير. ويُقر الدستور الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويُقر منحها، ويوضح الحالات التي لا يجوز فيها التمييز ضد التمتع بتلك الحقوق.

وبالمثل، وقّعت إكوادور، في تموز/يوليه ١٩٩٨، على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

والاحتفال بالذكرى الخامسة والخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، يتيح لنا فرصة لتقييم ما أنجزناه في الماضي، والتفكير مليا في الطريقة التي يتعين علينا أن نتصدى بها لهذه التحديات اليوم، واستشراف المستقبل في المقام الأول. والتحدي الدائم الذي يواجهه المجتمع الدولي هو ترجمة الإعلان إلى صك يكفل الحماية لجميع البشر.

واسمحوا لي أن أؤكد من جديد التزام بلادي بحماية وتعزيز حقوق الإنسان التي تشكل أساس التنمية ذاته، ونرى في هذا السياق أن التنمية الاقتصادية هي الضرورة الحتمية التي ستجعل من الممكن ضمان الكرامة لكل البشر.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية، أسوة بالمتكلمين السابقين، أن أزجي تهانئي

للفائزين عن جدارة، هذا العام، بالجوائز المخصصة لميدان حقوق الإنسان.

قبل خمسة وخمسين عاما، كان إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إيذانا ببدء عملية مهمة في الأمم المتحدة لتدوين وتطوير القانون الإنساني الدولي، وهو أحد المجالات التي أحرزت الأمم المتحدة النجاح فيها. ورغم أن الإعلان لم يكن المقصود به أصلا أن ينشئ التزامات قانونية دولية، فيمكن القول الآن وبصورة مقنعة، إن أجزاء كبيرة من الإعلان أصبحت الآن جزءا من القانون الدولي العرفي – جزءا ملزما للدول.

وصكوك حقوق الإنسان التي أعقبت صدور الإعلان، أدت إلى تقدم هائل في توضيح الالتزامات في هذا الميدان. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى آليات الإنفاذ هو الذي أضعف النظام. وقد تحسن هذا الوضع الآن بعد دخول المحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ. وبلادي تعقد آمالا عريضة على أن تكون المحكمة أداة قوية للإنفاذ.

ونحتفل أيضا بالذكرى العاشرة لانعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي أعلنا فيه أن كل حقوق الإنسان عالمية. وأكدنا فيه أيضا أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بدون تمييز من أي نوع يمثل قاعدة أساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن دواعي الأسف أن حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحقوق السياسية والمدنية، يجري انتهاكها في مناطق عديدة من العالم. وأيسلندا تذكِّر بالأهمية التي تعلَّق على الديمقراطية باعتبارها وسيلة لحماية حقوق الإنسان. هذا علاوة على أن التمييز على أساس العنصر، ولون البشرة، ونوع الجنس، والدين، ما زال مستمرا في كل أنحاء العالم. وتمس الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود النشطة لكفالة التمتع بحقوق الإنسان، ومكافحة التمييز الذي لا يجوز التهاون فيه.

وفي فيينا، أكدنا على أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ وغير قابل للتصرف أو التجزئة من حقوق الإنسان العالمية. ومع ذلك، لا يزال التمييز ضد المرأة واسع الانتشار على مستوى العالم، ولا يزال العنف ضد المرأة يشكل واحدا من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شيوعا وبروزا، وليس في أوقات الحرب فحسب، بل أيضا على مستوى البيئة المنزلية. وأيسلندا على استعداد لأن توحد قواها مع الدول الأخرى لإيجاد سبل لمعالجة هذا النوع من المشاكل من خلال منظومة الأمم المتحدة. ونرحب بالمبادرات الجديدة التي طرحت أثناء هذه الدورة بشأن العنف المنزلي، وبالطلب المتعلق بإجراء دراسة عن العنف ضد المرأة، وعرضها على الدورة الستين. ومن المؤسف أننا عجزنا عن التوصل إلى التزام أكثر شمولا بمكافحة العنف ضد المرأة.

وفي الأسبوع الماضي، احتفلنا باليوم الدولي للمعوقين. فهم بحاجة إلى ضمان حقوقهم. وأيسلندا تأمل في إحراز تقدم في سبيل وضع اتفاقية دولية لحماية وتعزيز حقوق وكرامة الأشخاص المعوقين.

وقد أبرز المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الصلة بين الفقر المدقع والتنمية وحقوق الإنسان. وعلى الجانب الإيجابي، نجحنا في وضع تفاصيل نهج لمواجهة تحدي التنمية، وذلك من خلال إعلان الألفية. وعلى الجانب الآخر، كان التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة فيه بطيئا للغاية.

وكان توقف عملية كانكون التي تستهدف إقامة نظام تجاري عادل للجميع، انتكاسة مثيرة للقلق. وهناك بلدان عديدة تلتزم بتنشيط تلك المناقشات. وقد شرعنا في بلدان الشمال الأوروبي – أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج – في إجراء محادثات في جنيف مع عدد من الزملاء الأفارقة لتبادل الآراء حول السبل الكفيلة بدفع هذه العملية إلى الأمام. ومن الأهمية بمكان أن نضع نصب أعيننا

الصلة الوثيقة القائمة بين حقوق الإنسان والتنمية والأمن، رغم أنه لا يمكن، وكما أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا، أن يكون الفقر عذرا لانتهاك حقوق الإنسان.

وفي فيينا، سلّمنا بأن هدف الإرهاب هو، ضمن أمور أخرى، تدمير حقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين، برز الإرهاب كواحد من الأخطار الرئيسية التي تتهدد الأمن العالمي. وأيسلندا ترحب بمبادرة الأمين العام الداعية إلى إنشاء فريق لدراسة التهديدات التي يتعرض لها الأمن العالمي. وبينما نكافح الإرهاب، يتعين علينا أن نكفل امتثال أية تدابير نتخذها لالتزاماتنا بمقتضى القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني الدولي. وعلينا أن ندافع عن حقوق ضحايا الحروب في تلقي المساعدة من المنظمات الإنسانية. والهجمات التي يتعرض لها موظفو المنظمات الإنسانية بما فيها الأمم المتحدة، لا يمكن قبولها. ومن المهم كذلك أن نتذكر أن جميع أطراف الصراعات المسلحة لها حقوق بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والقانون الإنساني الدولي.

ومما يضاعف وطأة العنف والمعاناة، انتشار الأسلحة وسهولة الحصول عليها، ولا سيما الأسلحة الصغيرة. وأيسلندا تؤيد الدعوة إلى إبرام معاهدة تتعلق بتجارة السلاح، لمنع تصدير الأسلحة إلى الأماكن التي يرجح أن تستخدم فيها لارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد وقعت أيسلندا بالفعل، إلى جانب سائر بلدان الشمال، تعهدا في هذا الاتجاه، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية.

والاتجار بالأجهزة التي يمكن استخدامها في التعذيب يشكل لنا أيضا مصدرا للقلق. ونحن نثني على العمل الذي يضطلع به عدد من المحافل، لوضع حدود للاتجار بهذا النوع من المعدات.

أخيرا، وبما يتفق مع الالتزام الذي تم التعهد به في المؤتمر العالمي، تناشد أيسلندا جميع الدول الأعضاء استعراض أي تحفظات سجلتها فيما يتعلق بصكوك حقوق الإنسان، بغية سحبها. ويتعلق هذا على نحو خاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. وينبغي أيضا أن نواصل السعي الحثيث إلى تحقيق التصديق العالمي عليهما.

السيد باتار (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف، بالنيابة عن منغوليا حكومة وشعبا، أن أتقدم للفائزين بجائزة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بأحر تهانئنا وأفضل أمنياتنا لهم في مساعيهم المستقبلية لخدمة الهدف النبيل، هدف حماية حقوق الإنسان والترويج لها.

اليوم نجتمع هنا للاحتفال بالذكرى الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويوم حقوق الإنسان. ونحتفل هذا العام أيضا بالذكرى العاشرة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد بتوافق الآراء إعلان وبرنامج عمل فيينا. وتثمن حكومة منغوليا عاليا الروح والأهداف والمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتولي أولوية كبيرة لتنفيذها.

ويشاطر وفد بلادي بالكامل شديد الجزع والكرب الذي أعرب عنه السيد برتراند رامشاران، المفوض السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، فيما يتعلق بكون حقوق الإنسان تنتهك انتهاكا صارخا في جميع أرجاء العالم بسبب الفقر والعنف والتعصب والصراعات المسلحة والإرهاب وسوء الحكم. ومن نافلة القول إن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والترويج لها هما من المسؤوليات الأساسية لكل

دولة بلا استثناء. وقبل ثلاث سنوات أعلن زعماؤنا رسميا في إعلان الألفية أنهم لن يدخروا

”جهدا في تعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحق في التنمية“. (A/RES/55/2، الفقرة ٢٤)

وفي غضون السنوات الماضية واصلت الدول الأعضاء بذل الجهود لحماية حقوق الإنسان والترويج لها وتعزيز حكم القانون والنهوض بالديمقراطية على كل من الصعيدين الوطني والدولي، ولكن هناك الكثير الواجب عمله من أجل تجسيد رؤية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود في منغوليا في أيلول/سبتمبر الماضي. إن المشاركين في المؤتمر أقروا، في إعلان وخطة عمل أولان باتار بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني، بأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي أمور مترابطة ومتضافرة. وبينما تنص خطة عمل أولان باتار على عدد من التدابير الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والترويج لها، فنحن على ثقة بأن نتائج مؤتمر أولان باتار وأنشطة متابعته ستسهم في مسار تعزيز وإدماج العملية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والترويج لها في جميع أنحاء العالم.

في منغوليا، وفي ظل إلهام الإصلاح الديمقراطي الذي بدأناه في مطلع التسعينات، تم تنفيذ عملية مكثفة من التغييرات التشريعية لكفالة اتساق القانون الوطني مع المعايير الدولية. وأدمج الدستور الجديد المعتمد في عام ١٩٩٢ المعايير الدولية لحقوق الإنسان وأصبح مفتاح الترويج لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في البلد. وأصبح اعتماد البرلمان لقانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإنشاؤها في عام ٢٠٠١ خطوة مهمة في النهوض بحقوق الإنسان على المستوى الوطني.

ويتجسد التزام حكومة بلادي بحقوق الإنسان بقدر أكبر في عدد من خطط العمل الوطنية، بما في ذلك خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والبرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين. وهناك طائفة واسعة متنوعة من جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية منخرطة في تنفيذ هذه الخطط والبرامج وأيضا في العديد من الأحداث والأنشطة التي تنظم في منغوليا كل عام للاحتفال بيوم حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد.

ولكننا على دراية تامة بأن الحاجة إلى بذل جهود أكبر ما زالت قائمة لكفالة تحقيق أهداف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكل فرد في بلدنا. وحكومة بلادي ملتزمة بتحقيق حقوق الإنسان وتحسين مستوى المعيشة لشعبنا عن طريق دعمها للديمقراطية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

وفي هذا اليوم الاحتفالي أود أن أكرر مجددا اهتمام منغوليا الشديد بالدفع إلى الأمام بمؤسساتها وبرامجها الوطنية لحقوق الإنسان وأيضا بالتعاون على الصعيدين الإقليمي والوطني لبناء عالم يرقى إلى وعود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السيد إدوكو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): تود نيجيريا أن تهنئ الحائزين على جائزة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣. إن إنجازاتهم مصدر إلهام لنا جميعا. ونود أيضا أن نشيد بذكرى وتضحيات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، سيرجيو فييرا دي ميلو، وزملائه.

وتشيد نيجيريا بالأمم المتحدة على دورها القيِّم جدا في النهوض على الصعيد العالمي بحقوق الإنسان والحرية والمساواة التي تشكل قيما ومبادئ أساسية للعلاقات الدولية.

وبينما نحتفل بالذكرى الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يشعر وفد بلادي بأنه ملزم بالإشارة إلى عدد من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. إننا نقدر الصعوبات وفي بعض الأحيان المخاطر التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان أثناء تنفيذهم واجباتهم. وفي هذا الصدد، نشاطر المدافعين عن حقوق الإنسان شواغلهم على من يعيشون في الدول التي تحبط عن عمد عمل المدافعين عن حقوق الإنسان بذريعة الأمن واللوائح والتشريعات الداخلية. وبينما نحيي المدافعين عن حقوق الإنسان على شجاعتهم والتزامهم، فإننا نحث الدول الأعضاء على منحهم حق الوصول وعلى التعاون معهم في تنفيذ مهامهم. ونشجع أيضا المدافعين عن حقوق الإنسان على أن يبذلوا جهدا أكبر لتبديد مخاوف الدول الأعضاء وشكوكها.

وترحب نيجيريا بالترويج للتوعية بحقوق الإنسان من خلال مؤسسات من قبيل المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا تحت رعاية الأمم المتحدة بوصفه أداة فعلية لتحقيق أهداف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

ويشاطر الوفد النيجيري مشاعر القلق المعرب عنها بشأن الآثار السلبية للعولمة على الاقتصادات النامية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام الذي يوضح أن

> ”الاتجاه السائد الآن هو تفسير الحكم العالمي بطريقة تهمش دور الأمم المتحدة لمصلحة المؤسسات المالية الدولية.“ (A/58/257، الفقرة ٤٩)

وتشير الأدلة الاستقرائية إلى أن العولمة لم تتصد على نحو ملائم لمسألة العنصر الإنساني والتكافل، وبذلك فشلت في الاعتراف بالحق في العمل.

وتؤمن نيجيريا بأن الحقوق تجسد الحرية والكرامة والمساواة والأمن للناس كافة. ولا يمكن زيادة التأكيد على الحاجة إلى كفالة حقوق الإنسان. ومن الحتمي بالفعل وجود نظام لذلك المقصد. ويتضمن هذا النظام الترويج للحكم الديمقراطي وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والشفافية، وحرية الرأي.

ويسرني اليوم أن أشير إلى أن الشعب النيجيري يتمتع بالحرية بكل أشكالها – حرية الانتماء السياسي، وحرية التعبير دون خوف من المضايقة أو التخويف، وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المشروعة، مثلما يتمتع بأمن حياته وممتلكاته. وليس هناك في ظل حكومة نيجيريا الديمقراطية الحالية سجناء سياسيون. وتتمتع الصحافة النيجيرية بحرية لا تخضع لأي قيود، وهناك العديد من محطات الإذاعة والتلفزيون المملوكة من القطاع الخاص. ومن المؤكد أن هذه الحرية قد عززت نظام الضوابط والموازين في كل من القطاعين العام والخاص.

وينبغي أن يعتبر تطبيق قوانين الشريعة في نيجيريا تعبيرا عن حق الولايات النيجيرية المعنية بممارسة مستوى من الاستقلال الذاتي الممنوح لها بالدستور النيجيري. وتتمتع الولايات التي تتكون منها نيجيريا الاتحادية، بقدر كبير من الاستقلال الذاتي يمكّنها من سن القوانين التي تحكمها. وينص قانون الشريعة الذي تطبقه الولايات المتأثرة على أحكام تكفل حماية للمتهمين من العقوبات الجائرة أو التعسفية. وإذا ما أدين المتهم، فله الحق في أن يستأنف الحكم إلى محكمة أعلى. وإن عقوبة الرجم لم تطبق على أمينة لوال إذ أن محكمة الاستئناف الشرعية أبطلت حكم المحكمة الأدنى. ومن المهم الإشارة إلى أنه لم تطبق عقوبة الرجم على أي شخص منذ تطبيق قوانين الشريعة في بعض الولايات في نيجيريا.

ويوضح إيمان نيجيريا بالحرية والديمقراطية والتزامها بحقوق الإنسان سبب منحها حق اللجوء السياسي لرئيس جمهورية ليبريا السابق تشارلز تايلور. وكان منح اللجوء السياسي للسيد تايلور مبادرة إنسانية ترمي إلى وضع حد للمجزرة الجارية في ليبريا. وأصبح من الواضح أن مغادرة السيد تايلور لليبريا كانت شرطا لازما للمفاوضات السلمية لوضع حد للصراع في ذلك البلد. وعرضت نيجيريا تقديم تلك التضحية الهامة بالرغم من التكاليف البشرية والمادية الهائلة، بغية إنقاذ الملايين من الليبريين من البؤس والمشقة التي لا لزوم لها.

ومع احتفال العالم بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تشعر نيجيريا بأنها مضطرة للتعليق على الوضع الإسرائيلي – الفلسطيني ومحنة الأطفال والناس العاديين في هاتين الدولتين.

وما من شك في أن السنين أثبتت عقم العنف المتكرر من كل من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وإن كانت حلقة العنف المفرغة قد أدت إلى شيء فإنما أدت إلى حصاد خادع لا حدود له من المشقة والبؤس واليأس والمرارة والإحباط، بل إلى ما هو أسوأ من ذلك، إلى رغبة أقوى في المزيد من العنف والثأر. ولم تتحقق الرغبة الحقيقية لكل من الطرفين في الحرية والأمن والسلام. وإن الفشل في تحقيق الحرية والسلام والأمن يظهر أن الجواب لا يكمن في العنف، سواء عن طريق التفجيرات الانتحارية أو الحرب التقليدية. بل إن الجواب يكمن في الحوار والحلول الوسط التي ترتكز على الإيمان بحق جميع بني البشر في الحرية والسلام والأمن؛ لا بالإيمان بكراهية الآخرين وتدميرهم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لامبا (ملاوي).

وتود نيجيريا أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد تأييدها لخارطة الطريق وتهيب بكل من إسرائيل وفلسطين أن تعتنقا الحوار والحلول الوسط وأن تبديا المزيد من الالتزام بتحقيق السلام في المنطقة دون الإقليمية، لما فيه صالح أطفال إسرائيل وفلسطين المعذبين.

السيد أوزاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة اليابان أود أن أقدم أحر التهانئ لمن نالوا الآن شرف الفوز بجائزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان من الأفراد الموقرين والمنظمات البارزة. وإني أحييهم لما أبدوه من شجاعة فائقة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وما من شك في أن الاعتراف اليوم بمساهماتهم البارزة سيكون مصدر تشجيع للكثير من الناس في جميع أنحاء العالم الذين يكافحون يوميا لكسب مزيد من الاحترام لمسائل حقوق الإنسان. وأعتقد بأن الفقيد سيرجيو فييرا دي ميلو، مفوض الأمم المتحدة الراحل لحقوق الإنسان، يراقبنا اليوم. وتقع على عاتقنا مسؤولية مواصلة عمله والمثابرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

مرت ٥٥ عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و ١٠ سنوات على تجديد المجتمع الدولي لالتزامه بتعزيز وحماية حقوق الإنسان باعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا. وعلى الرغم من أننا شهدنا تقدما هاما منذ ذلك الحين، فإنه يتعين علينا أن نعترف باستمرار حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في العديد من أنحاء العالم. والواقع أن حقوق الإنسان الأساسية لا تكتسب كأمر مسلَّم به، ولا تتعزز إلا من خلال ما يبذله الأفراد والمجتمع المدني والدول من جهود راسخة العزم لا تعرف الكلل. كما يعتبر التعاون الدولي النشيط والمستمر شرطا لازما لتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

وتولي اليابان اهتماما كبيرا للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في وضع المعايير والقواعد العالمية في ميدان

حقوق الإنسان. وصدقت اليابان بالفعل على الصكوك الدولية الرئيسية الستة في ميدان حقوق الإنسان، وترحب بالقرار القاضي بإنشاء فريق عامل لوضع اتفاقية دولية لتعزيز وحماية حقوق المعوقين. ونحن على استعداد للمشاركة الفعالة في تلك العملية.

وستواصل اليابان دعم مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المنصب الذي أنشئ قبل ١٠ سنوات. ونأمل ونتوقع أن تواصل المفوضية عملها بكل نشاط.

وتعتقد حكومة اليابان اعتقادا جازما بأن حقوق الإنسان قيم عالمية، ويجب بالتالي تعزيزها وحمايتها في كل جزء من العالم. وعليه، وبالرغم من أن كل دولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان حقوق الإنسان لشعبها، فإن حالة حقوق الإنسان في أية دولة ينبغي أن تكون محل اهتمام مشروع للمجتمع الدولي بأسره.

وفي إطار محاولاتنا لمعالجة المسائل الفعلية لحقوق الإنسان في بعض الدول، فإننا نعتقد بأن من الضروري أن نعزز التفاهم المتبادل، وأن نأخذ في الحسبان الحالة الخاصة لكل دولة على حدة. وبذلك الاعتقاد، أولت اليابان اهتماما كبيرا للحوار والتعاون كوسيلة لتحسين حالات حقوق الإنسان بطريقة فعالة وعملية.

وبهذه المناسبة التذكارية المجيدة، نعتقد بأن من المهم لنا جميعا أن نجدد اعترافنا بأن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والازدهار العالميين. وأود أن أختم كلامي بالتأكيد من جديد على أن اليابان ملتزمة ببذل كل الجهود الممكنة في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد كيم سام – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في هذا اليوم، وإذ تقترب الجمعية العامة من الأسابيع الأخيرة من دورتها العادية، وتستعد لوداع سنة صاخبة اتسمت بالكثير من الإيجابيات والسلبيات، أمامنا فرصة لنؤكد من جديد وحدتنا تحت هدف ثابت من أهداف الأمم المتحدة. إننا نحتفل اليوم بالتقدم المحرز، بقيادة الأمم المتحدة، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان حول العالم، ونتأمل في الاتجاه الذي ينبغي أن يتخذه عملنا في المستقبل.

وفي هذا اليوم بوجه خاص، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى السنوية العاشرة لإعلان وبرنامج عمل فيينا، والسنة العاشرة لاستحداث منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، رحبنا في هذه القاعة المهيبة بالحائزين على جائزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣.

بالنيابة عن حكومة جمهورية كوريا، أشاطر المتكلمين السابقين الإعراب عن التهانئ الصادقة للمتلقين الخمسة للجوائز، على الإنجازات التي حققوها حتى الآن في التقدم بحقوق الإنسان حول العالم. لكن الاعتراف والشكر يعنيان مسؤولية أعظم. وأنا واثق بأن الذين يكرَّمون اليوم، باعتبارهم من أنبل الفائزين بالجوائز، سيعتبرون جوائزهم رمزا رسميا للتشجيع على مضاعفة التزامهم ومواصلة شق طرق جديدة أمام حقوق الإنسان في مجالات تركيزهم الخاصة.

أود أيضا أن أعرب عن التحية مرة أخرى للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي قدم أقصى تضحية وهو يؤدي واجبه، وهو الذي نكرمه اليوم بجائزة بعد وفاته. وأعتقد أن الاعتراف ليس أبلغ تشريف يستحقه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فحسب، وإنما هو تعبير أيضا عن التصميم الذي لا يتزعزع على أن الأمم المتحدة، مهما كانت التحديات قاسية والظروف صعبة، ستمضي في

مهمتها لتمكين الشعوب في كل مكان من العيش بكرامة في حرية ومساواة ومن دون تمييز. ونحن نثني عليكم، سيدي الرئيس، وعلى سائر أعضاء لجنة الاختيار، على اختياراتكم الرائعة.

وكما تبين اللمحات الشخصية الثرية لمتلقي الجوائز اليوم، تظل الجهود المبذولة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان حول العالم متنوعة ونشطة، كما كانت دائما، وهذا ضروري. ولئن كانت أوجه التقدم بحقوق الإنسان خلال نصف القرن الماضي، لا سيما فيما يتعلق بالمعايير والمؤسسات العالمية الموضوعة، واحدا من أكبر إنجازات الأمم المتحدة استحقاقا للفخر، فإننا لم نحقق بعد هدفنا الملزم الخاص بالاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

في وجه الصراع المستمر والقمع السياسي والفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى، يظل جزء كبير من البشرية محروما من الكرامة والحقوق الإنسانية. وفي الوقت نفسه، في هذه السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، يفرض وبال الإرهاب ووطأته الخبيثة على السلامة والأمن مجموعة جديدة من التحديات على الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، وبينما تتطور الظروف المادية والنفسية للحياة اليومية حول العالم باستمرار في عملية العولمة، لا بد للتفكير بصدد حقوق الإنسان والدفاع عنها من أن يتواءم، بالضرورة، مع الظروف المتغيرة، وأن ينمو معها.

وبعبارة أخرى، ليس هذا وقت التراخي. بل يجب إعادة تأكيد الالتزام بالعمل في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان على كل المستويات. وبينما ينبغي أن تنعكس في الجهود المبذولة حقائق التطورات الجديدة في القرن الحادي والعشرين، توجد، باعتقادي، بعض المعتقدات الأساسية التي يجب أن نتمسك بها.

أولا، حقيقة أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة وأنها مترابطة ومتشابكة يجب أن تتجلى بشكل أوثق في العمل. وينبغي أن تعزز كل الحقوق – المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – بطريقة شاملة متكاملة. إن نقطة الدخول أو التركيز قد تختلف، تبعا للحقائق المحلية أو الموارد المتاحة، لكن الاتجاه العام يجب أن يكون تعزيز حقوق الإنسان كلها.

ثانيا، الترابط بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الذي نص عليه صراحة إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣، وجيه اليوم كما كان قبل ١٠ أعوام. وفي جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولتعزيز الديمقراطية والحكم الديمقراطي في أنحاء العالم، ينبغي أن يكون مسار حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من الطريق نحو النجاح.

ثالثا، يجب أن يكون هدفنا مواصلة تعزيز معايير حقوق الإنسان التي حققناها حتى الآن على المستويات الوطني، والإقليمي والدولي. وسواء كنا نتعامل مع حقوق المرأة، أو حقوق الطفل، أو القضاء على التمييز العنصري بجميع أشكاله، أو مسائل الحقوق الأخرى، يجب أن تكون الخطوات التي نتخذها إلى الأمام لا إلى الخلف.

وعلى أساس هذه المبادئ، تظل جمهورية كوريا على التزامها التام بجهود الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونأمل أن نرى، بعد خمس سنوات من الآن، تقدما ملموسا محققا وفقا لهذا، عندما نحتفل بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومنح الجوائز المقبلة في ميدان حقوق الإنسان.

السيد شيمونكول (تايلند) (تكلم بالانكليزية): ترحب تايلند بهذه الفرصة لتشارك المجتمع الدولي في هذا

اليوم، يوم حقوق الإنسان، بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأود أن أهنئ متلقي جوائز حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣، وأن أعرب عن التحية للآخرين الذين يعملون من أجل قضية حقوق الإنسان، ومن بينهم المفوض السامي الراحل لحقوق الإنسان، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي استحق إسهامه البارز تقديرنا، مرة أخرى، اليوم.

هذا العام له أهمية خاصة، لأنه يصادف أيضا الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا واستحداث منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان. واليوم، ١٠ كانون الأول/ديسمبر، له أهمية خاصة للشعب التايلندي إذ يصادف يوم دستورنا – اليوم الذي أعلن فيه أول دستور في ظل ملكية دستورية قبل ٧١ عاما.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، منذ اعتماده في ١٩٤٨، كان مصدر إلهام وأساسا للمزيد من أوجه التقدم في المعايير والقواعد الدولية لتعزيز وحماية كل الحقوق لكل الشعوب. وقد وضع عدد من الصكوك الدولية وأُحرز تقدم هام في تعزيز الاعتراف العالمي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومن بينها الحق في التنمية. وعلى وجه الخصوص، اعتُرف على نطاق أوسع بحقوق جماعات الأشخاص الضعفاء والمهمشين، مثل النساء والأطفال والمعوقين والأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي الآونة الأخيرة، أُحرز تقدم كبير باتجاه إبرام اتفاقية دولية لحماية حقوق المعوقين وتعزيزها. وفي هذا الصدد، يحدو تايلند وطيد الأمل في أن تستجيب الجمعية العامة، عما قريب، للتوصية الداعية إلى بدء المفاوضات حول مشروع الاتفاقية أثناء الدورة الحالية للجمعية.

وعلى الرغم من هذا التقدم، والتأكيد المتكرر والمستمر على الالتزامات، ما زالت انتهاكات حقوق الإنسان تتواصل بلا هوادة في أجزاء عديدة من العالم. ولا يزال الملايين من الناس في حاجة ماسة إلى التحرر من الخوف والعوز. ويشكل الفقر والتخلف والجوع والأمراض والتمييز والصراع والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، على سبيل المثال لا الحصر، تحديات هائلة أمام إعمال حقوق الإنسان وتحقيق الأمن البشري. وهذه التحديات وغيرها من أسباب انتهاكات حقوق الإنسان لا بد من التصدي لها بقوة وبالاحترام التام لحقوق الإنسان.

ويلزم اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وبأسلوب شامل، مع بذل جهود ملموسة من جانب مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية. وإعلان وبرنامج عمل فيينا يوفر إطارا شاملا لوضع سياسات واتخاذ إجراءات في هذا الشأن.

ومن الواضح أن الحكومات تتحمل مسؤولية أساسية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد الداخلي. كما يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني الناشط والمسؤول اجتماعيا، القيام بدور مهم في نشر الوعي العام والنهوض بالشفافية والمساءلة، لرصد تقيد الحكومات بالالتزامات الواقعة عليها بموجب القوانين المحلية والصكوك الدولية على السواء.

وبالنسبة لتايلند، فإن التزامنا بحقوق الإنسان لا يقتصر على تأييدنا، قبل ٥٥ عاما، لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولإعلان وبرنامج عمل فيينا بعد ذلك بـ ٤٥ عاما. فقد دأبنا على مر السنين، على بذل جهود متواصلة للنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم

الرشيد، وتحسين رفاه الناس. وأصبحنا أيضا دولة طرفا في خمسة صكوك دولية أساسية لحقوق الإنسان. وقد قمنا بذلك، وسنواصل القيام بذلك، انطلاقا من اقتناعنا الذاتي بأن حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية قيم مترابطة يعزز بعضها بعضا.

واليوم، تُكفل لشعب تايلند حقوق الإنسان والحريات الأساسية بمقتضى الدستور الحالي الذي تمت صياغته بمشاركة السكان من كل جزء من أجزاء البلد. ووُضع البشر في قلب الجهود والسياسات الإنمائية الوطنية، مع الاعتراف بأن حقهم في التنمية غير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من كل حقوق الإنسان الأخرى. وآلياتنا الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، بما فيها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومجتمعنا المدني، تواصل الاضطلاع بدور هادف في الدفع قدما بحقوق الإنسان.

كما أن الحوار والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، يسهمان بدور مهم في قضية حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، تشارك تايلند في عدد من الحوارات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتدعم إنشاء آلية لحقوق الإنسان تابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي أيار/مايو الماضي، شاركت اللجنة الوطنية التايلندية لحقوق الإنسان وفريق تايلند العامل المعني بإنشاء الآلية المذكورة، في استضافة حلقة العمل الثالثة المعنية بآلية حقوق الإنسان الإقليمية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والتي ضمت مشاركين من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في بلدان جنوب شرق آسيا. وستبقى تايلند ناشطة في هذا المسعى.

وعلى الصعيد الدولي، ما زالت الأمم المتحدة تمثل الطرف الفاعل الرئيسي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نطاق العالم. كما أنها، بما لها من تأثير عالمي بعيد المدى، ساعدت حكومات وشعوبا على إعمال حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، يظل لزاما علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نبذل قصارى جهدنا لزيادة تعزيز حرمة وفعالية ما وافقنا عليه، بما في ذلك مختلف قرارات حقوق الإنسان. ويتعين علينا أيضا أن ندعم العمل القيم والفعال الذي تضطلع به الأمم المتحدة، بما في ذلك عمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود التشديد على أنه، في نهاية المطاف، ولكي تكون جهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان فعالة بحق، تحتم الضرورة ترسيخ احترام حقوق الإنسان بين الأفراد على مستوى القاعدة الشعبية. وينبغي أن يكون الناس على وعي بحقوقهم وحرياتهم وكذلك بحقوق الآخرين وحرياتهم. ولا يكفي أن يدور الحديث عن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح بين كبار المسؤولين والساسة والدبلوماسيين. فلا بد من غرس ثقافة حقوق الإنسان بين الناس في المجتمعات المحلية، ولا سيما بين الأطفال – سواء في البيت أو في المدرسة؛ وهنا يكمن دور التوعية الحاسم في مجال حقوق الإنسان. وتايلند، اعترافا منها بهذه الحقيقة، اعتمدت خطة وطنية للفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٨، للتثقيف بحقوق الإنسان، تنص على إدماج حقوق الإنسان في عمل الوكالات الحكومية وفي النظم التعليمية على جميع المستويات. وسوف نشارك المجتمع الدولي العام القادم في الاحتفال باختتام عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

إن حقوق الإنسان ليست مجرد مُثُل عليا نرنو إليها، بل حقوق متأصلة في الإنسان يحق لجميع البشر التمتع بها. وينبغي لنا جميعا، بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، أن نعمل على تنفيذ التعهدات التي قطعناها على أنفسنا بتخفيف محن ومعاناة البشر في الأجيال الحالية والمقبلة، وتمكينهم من التمتع بحقوقهم وكرامتهم. وستضطلع تايلند بدورها في دفع

هذه القضية النبيلة إلى الأمام، وفي تعزيز حقوق الإنسان للجميع.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشيد بذكرى سيرجيو فييرا دي ميلو، المفوض السامي الراحل لحقوق الإنسان، الذي كان من أبرز دعاة حقوق الأفراد على نطاق العالم، والذي قاده تفانيه في مُثُل الأمم المتحدة إلى موت فاجع في ١٩ آب/أغسطس من هذا العام. ونحن جميعا نفتقد كثيرا روحه المثالية ومهاراته التي يقتدى بها. كما أود أن أتوجه بتهانئنا للأشخاص والمنظمات الذين تلقوا اليوم جوائز الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، وأن أشكرهم على عملهم والتزامهم بقضية حقوق الإنسان.

وتتزامن الذكرى السنوية الخامسة والخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع الذكرى العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا. وثمة ارتباط شديد بين هذين المعلمين. فقبل ٥٥ عاما، أُرْسِي مبدأ عالمية حقوق الإنسان في الإعلان العالمي، وأعاد إعلان وبرنامج عمل فيينا التأكيد على ذلك المفهوم وجعله أوسع نطاقا.

لقد أصبح الإعلان العالمي جزءا من القانون العرفي وأحد أهم النصوص التي اعتمدتها هذه المنظمة – بما له من تأثير قوي على حياة الأفراد في جميع أنحاء العالم. إننا لا نعني بذلك أن الحقوق المنصوص عليها في الإعلان قد توفرت لكل فرد في شتى أنحاء العالم – بل على النقيض من ذلك تماما، يتعرض بعض هذه الحقوق للانتهاك بصورة يومية، كما أن الحقوق الرئيسية للإنسان وحرياته الأساسية تنتهك بتواتر يدعو إلى الانزعاج. لذا، فإن المهمة الرئيسية التي تنتظرنا تكمن في الفجوة القائمة بين المعايير العالمية لحقوق الإنسان التي أرسيناها في الإعلان والصكوك القانونية اللاحقة، من جهة، وبين تطبيقها من جهة أخرى.

وكان يمكن أن يقال شيء مماثل لذلك تماما قبل ١٠ سنوات، عشية انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا. في ذلك الحين، كانت لدينا المعايير بالفعل، ولكن كان ينقصنا التنفيذ. وقد تصدى المؤتمر العالمي للتحدي بطريقة إبداعية، إذ حشد إرادة سياسية جديدة لتنفيذه. ويؤكد إعلان فيينا بصورة بارزة أن ”جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة“، ولذلك، يجب أن تُعامل جميع حقوق الإنسان ”على قدم المساواة“ و ”بنفس القدر من التركيز“. وبعد ١٠ سنوات، فإننا لم نرتفع تماما إلى مستوى تلك المبادئ. ولا بد لنا أن نفهم أن تعزيز تنفيذ حق من حقوق الإنسان يؤثر بشكل إيجابي على التمتع بالحقوق الأخرى، بل وكل حقوق الإنسان، وأن كل حقوق الإنسان متساوية الأهمية.

وينبغي لنا لا أن نفهم هذا النهج فحسب، بل وأن نعمل بموجبه. وفي هذا الصدد، فإن العمل الحالي للجنة حقوق الإنسان واللجنة الثالثة لهذه الجمعية، وهما الهيئتان الرئيسيتان في الأمم المتحدة اللتان تتعاملان مع حقوق الإنسان، ليس مشجعا. فالكثير من حماسة فيينا استبدلت بالارتداد إلى المعارك الإجرائية والسعي إلى تحقيق مصالح وطنية ضيقة وغياب حوار حقيقي. وسأكتفي بذكر مثالين للتدليل عل ذلك: لقد حقق مؤتمر فيينا توافقا في الآراء بشأن الحق في التنمية – لأول مرة – بوصفه حقا عالميا غير قابل للتصرف وجزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. ولكن، بعد فيينا، ابتعدنا تدريجيا عن هذا المبدأ، ونجد أنفسنا الآن أكثر ابتعادا عن تطبيق الحق في التنمية. ومن المؤسف أيضا أن توافق الآراء بشأن مسألة العنصرية الذي تحقق في فيينا قد أُهدر بعد ذلك، ولا بد لنا أن نسعى إلى إعادته إلى مضمار حقوق الإنسان مرة أخرى في أسرع وقت ممكن.

لقد وضع مؤتمر فيينا حقوق الإنسان في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة، وأنشأ صلة واضحة بين

الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان. وهكذا، فإن لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تأثير مباشر على الديمقراطية والتنمية، ويجب ألا تغيب تلك الصلة عن بالنا إبان مناقشاتنا بشأن العديد من المسائل المعروضة علينا. ولا بد لنا من التشديد على أن يحقق القانون القائم لحقوق الإنسان توازنا بين المصالح الأمنية المشروعة للدول واحترام حقوق الإنسان. فحقوق الإنسان ليست ترفا نتمتع به في أوقات اليسر ونستغني عنه في أوقات العسر – مثل الأوقات التي يحتل فيها التعاون من أجل مكافحة الإرهاب مكانا متقدما في جدول أعمالنا المشترك. إن حقوق الإنسان عنصر لا غنى عنه في الأساس الذي قامت عليه هذه المنظمة للعمل من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة، والواردة في أوجز صورة في الأهداف الإنمائية للألفية. والتفريط في حقوق الإنسان هو أقرب إلى الانتكاسة في تقدمنا صوب تحقيق أهدافنا الشاملة الطويلة الأجل.

ويمثل إعلان وبرنامج عمل فيينا وثيقة بارزة جديرة بالقراءة اليوم مثلما كانت قبل عشر سنوات. ويجب أن تبقى أساسا لعملنا لدفع عجلة التنفيذ إلى الأمام. واسمحوا لي بأن أختتم بياني بنبرة إيجابية، بالإشارة بصورة خاصة إلى إنجازين بارزين يرتبطان بمؤتمر فيينا أو ينبثقان منه بشكل مباشر. إن استحداث منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أضفى أهمية متزايدة على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وساعد على زيادة الوعي بها عالميا. وإننا نترقب باهتمام تعيين مفوض جديد ليواصل العمل القيم الذي اضطلع به من سبقوه. وأخيرا، لئن كانت مسألة الإفلات من العقاب قد نوقشت بصورة عامة في فيينا، فقد أنشأ المجتمع الدولي منذ ذلك الحين المحكمة الجنائية الدولية، وهي أكبر إسهام من نوعه في مكافحة الإفلات من العقاب. وما فتئنا نقدم أكبر دعم ممكن لهذه المؤسسة الجديدة ذات الأهمية التاريخية بالنسبة لقضية حقوق الإنسان.

السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نتذكر اليوم معالم هامة على طريق النهوض بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي. فنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، واستحداث منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

إننا نحيي الفائزين بجائزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان على عملهم القيم. ونحيي بكل الإجلال ومزيد الأسى ذكرى الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

لقد تحقق تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان منذ عام ١٩٤٨. وإذ نُقر بالتقدم المحرز، فإننا نلمس أيضا الحاجة إلى المزيد من العمل المتضافر لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان.

والولايات المتحدة ملتزمة بفكرة أن الدعم الفعال لحقوق الإنسان يجب أن يكون على رأس جدول الأعمال الدولي. فالدفاع عن الحرية تجسيد لمبادئنا، وهو في الوقت نفسه مصدر القوة التي نستمدها طوال تاريخنا. ولقد قال الرئيس جورج دبليو بوش في بيانه بمناسبة يوم حقوق الإنسان وأسبوع حقوق الإنسان في الولايات المتحدة:

> ”اليوم توجد شعوب عديدة في أنحاء العالم لا تستطيع أن تمارس الحقوق الأساسية للإنسان. وأمريكا قد تعهدت بأن تدعم كل الأفراد الذين يسعون إلى نيل حقوقهم غير القابلة للتصرف. وسنواصل الوقوف إلى جانب من يكافحون من أجل الحريات الأساسية“...

وسنواصل العمل من أجل حماية الكرامة الإنسانية وتعزيز سيادة القانون وخضوع الحكومة للمساءلة.

وسنواصل العمل للنهوض بحرية التعبير والدين والمساواة أمام العدالة واحترام المرأة والتسامح الديني والطائفي. وإذ نحترم تقاليد وقيم الأمم الأخرى، سوف نعزز مبدأ احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان – وهي حقوق يعتز بها الشعب الأمريكي ويصبو إليها الناس في كل مكان. وإننا نؤمن إيمانا راسخا بعالمية حقوق الإنسان. إنها موجودة في كل ركن من أركان عالمنا، وفي كل الثقافات وفي كل التقاليد الدينية.

وفي ضوء التزاماتنا التاريخية الطويلة الأمد والعميقة، سنواصل العمل مع الحكومات والشعوب في كل أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة، لحماية حقوق الإنسان وكفالتها للجميع.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أراكم، سيدي، في مقعد الرئاسة. واسمحوا لي بتهنئة الفائزين اليوم بجوائز حقوق الإنسان على إسهاماتهم المتميزة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وقد أظهر الفائزون بالجوائز كيف يمكن للفرد من خلال الالتزام والإخلاص أن يغير نحو الأحسن حياة ملايين البشر. وإن الأمثلة الممتازة التي يوفرونها ينبغي أن تلهم الملايين في جميع أنحاء العالم لكي يعملوا بتصميم على تقديم المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها.

وتستحق الأمم المتحدة تقديرنا لاستحداث جائزة حقوق الإنسان وتقديرها لعمل الذين يكرسون أنفسهم من دون كلل للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

ونحتفل في هذا اليوم بالذكرى الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يوم حقوق الإنسان، وبالذكرى العاشرة لإعلان وبرنامج عمل فيينا. ولذلك، ما كان لهذه المناقشة أن تجري في وقت أنسب. وأشكر رئيس الجمعية العامة ونائبه على التخطيط الممتاز لمناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

إن الكرامة الإنسانية والحرية لهما قيمة عالية في حد ذاتهما. وفي الوقت نفسه، هما وسيلة لمساعدة البشرية على الرقي وبلوغ إمكاناتها كاملة. وما فتئت الأمم المتحدة، منذ نشأتها، تبذل جهودا مضنية لتعزيز تلك الحقوق. والواقع أن الأمم المتحدة ظلت في طليعة الجهود المبذولة لمساعدة الأمم في جميع أنحاء العالم على حماية حقوق الإنسان والترويج لها.

وإن ميثاق الأمم المتحدة يرفع من شأن حقوق الإنسان، بما في ذلك كرامة الفرد وقيمته، والحقوق المتساوية للرجال والنساء، والترويج للتقدم الاجتماعي ومعايير حياة أفضل للجميع.

ويشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجموعة من المعايير المشتركة لإنجازات جميع الشعوب والأمم. وبمرور الزمن شهدنا تطورا كبيرا في حقوق الفرد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالطبع الحق في التنمية.

وكان مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان علامة بارزة مهمة في سعينا الجماعي للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على نحو منظم ومستدام. وقد اعتُمد عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان لتفعيل تلك الحقوق. وإن آليات الرصد والتنفيذ على الصعد الوطني والإقليمي والدولي حيوية لتلك العملية. وقد أصبحت بمرور الوقت مؤسسات رسمية إلى حد كبير. وإن هيئات حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات، والأجهزة الحكومية الدولية على الصعيد الدولي والهيئات التشريعية الوطنية والهيئات القضائية المستقلة واللجان الوطنية لحقوق الإنسان ووكالات إنفاذ القانون على الصعيد الوطني اضطلعت جميعها بأدوار مهمة جدا في تنفيذ صكوك حقوق الإنسان.

وقد كانت نتيجة تلك الجهود مذهلة حقا. واليوم يعيش عدد أكبر من الناس في العالم في ظل نظم ديمقراطية ويتمتع بقدر أكبر من حقوق الإنسان والحريات أكثر من أي

وقت مضى. وقد أحرز الحق في المساواة والحق في تقرير المصير تقدما كبيرا وأصبحت سيادة القانون الدعامة الأساسية لحقوق الإنسان.

وأصبح الاستغلال والرق والعبودية أمورا غير مقبولة للأمم المتحضرة. وأصبح الآن جميع الرجال والنساء والفتية والفتيات وكبار السن والمعوقين موضوع قوانين حقوق الإنسان. كما أصبحت حقوق الأقليات وحقوق الطوائف وحقوق السكان الأصليين متجسدة في الإطار الكلي لحقوق الإنسان. لكن الطريق الذي يتعين قطعه طويل. وهناك الملايين من الناس لم يسطع عليهم بعد ضوء حقوق الإنسان في حياتهم اليومية. وقد حرمت الصراعات والإرهاب الناس من حقوقهم الإنسانية وحرياتهم في شتى أنحاء المعمورة. ولم يتمكن معظم الناس في البلدان النامية من ممارسة حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية لأن قدرتهم على فعل ذلك يقيدها الفقر والأمية والمرض.

وفي ذلك السياق، أصبح التحدي الماثل أمام المجتمع الدولي مضاعفا – كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمن لا يتمتعون بأي منها، وتوسيع نطاق تلك الحقوق والحريات للذين يملكون القليل منها. لقد حان وقت التفكير في التقدم الذي أحرزناه حتى الآن ومضاعفة جهودنا الجماعية لتوفير قدر أكبر من الحماية للجميع وللنهوض بحقوق الإنسان لهم.

ثمة حاجة لتعزيز الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني والوكالات الإنسانية من أجل تنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وسيتعين على جميع أصحاب المصلحة أن يعملوا معا للترويج لجميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا بروح من التعاون. ويجب أن نكف عن تسييس مسائل حقوق الإنسان دونما داع والسماح لأي صاحب مصلحة بأن يضر غيره. ويجب أيضا أن نتفق على تدابير لتبسيط مقتضيات الإبلاغ عن حقوق الإنسان التي صارت عبئا هائلا على كاهل عدد من البلدان الصغيرة الفقيرة.

وتؤمن نيبال بالكرامة المتأصلة في الجميع وبالحقوق المتساوية غير القابلة للتصرف كأساس للحرية والعدالة والسلام. ونحن في نيبال لدينا التزام ثابت بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها والشيء نفسه ينطبق على الحريات الأساسية لجميع الناس. ونيبال طرف في عدة معاهدات دولية تتعلق بحقوق الإنسان وقد قدمت تقاريرها عن تنفيذ تلك الصكوك للهيئات المعنية بحقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات.

ويكفل دستور مملكة نيبال لعام ١٩٩٠ حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. ويكفل أيضا حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي من دون سلاح، وحرية تشكيل نقابات ورابطات، وحرية التنقل وحرية مزاولة الصناعة والتجارة. كما يشكل استقلال القضاء وسيادة القانون جزءا لا يتجزأ من الدستور. وقد شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة المرأة الوطنية ووكالات أخرى بنشاط في رصد تنفيذ قانون حقوق الإنسان. وأنشأت الحكومة مؤخرا مركزا وطنيا للنهوض بحقوق الإنسان لتنسيق أنشطة حقوق الإنسان في البلد.

وفي الوقت الذي كنا نتخذ فيه خطوات واسعة لكي نثبِّت جذور الديمقراطية، ازدهرت حقوق الإنسان والحرية وازدادت سرعة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. لكن من أطلقوا على أنفسهم اسم الماويين، لجأوا إلى ممارسة العنف وتسببوا، في نكسة كبيرة لتقدمنا. وقد جلب المتمردون المصممون على تدمير الحكم الديمقراطي على الشعب قدرا هائلا من البؤس وعذابا يعجز عن الوصف.

وحكومة صاحب الجلالة ملتزمة بإيجاد تسوية سياسية للصراع، ولكن الماويين أظهروا مرارا وتكرارا ازدراءهم لمثل هذا الحل.

إن نيبال بحاجة إلى المساعدة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة لحماية أرواح شعبها وحريتهم ولتوفير الخدمات الأساسية للسكان في المناطق المتضررة من الماويين. وتُضاف هذه الاحتياجات إلى متطلباتنا الإنمائية لخفض الفقر وتحقيق مستويات أعلى من التنمية المستدامة، وكذلك لتنفيذ خطة عمل حقوق الإنسان.

وإنني لواثق بأن العديد من البلدان النامية الأخرى تعاني من أزمات مستعصية مماثلة. ولذا يجب علينا أن نجد معا السبيل إلى معالجة الصراعات والفقر، الذي لن يتسنى بدونه تحقيق الحماية الحقيقية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والنهوض بها.

ولدى العالم الموارد لتحقيق هذه الأهداف. إننا بحاجة إلى الإرادة السياسية لتحقيق المُثُل والأهداف التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإعلان وبرنامج عمل فيينا.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالانكليزية): باسم أستراليا ونيوزيلندا وكندا، يسعدني أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين للمشاركة في هذه المناقشة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا.

أولا، أود أن أهنئ المنظمات والأفراد الذين نالوا اليوم جائزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. ورغم أن الحكومات هي صاحبة المسؤولية القانونية والأخيرة عن كفالة حقوق الإنسان، فإن الأفراد والمنظمات من قبيل الذين تم تكريم التزامهم هذا الصباح هم المحرك وراء تقدم حقوق الإنسان.

وفي هذا اليوم، من المناسب أيضا أن نشيد بكل الذين قضوا نحبهم دفاعا عن حقوق الإنسان في مختلف أرجاء العالم، بمن فيهم حفظة السلام والعاملون في المجال الإنساني، والأفراد العسكريون، وأعضاء المجتمع المدني، وممثلو الحكومات، والصحفيون وآخرون عديدون. ونود أن نشيد على وجه الخصوص بمنجزات وتفاني المفوض السامي الراحل لحقوق الإنسان، سيرجيو فييرا دي ميلو.

إن اليوم الدولي لحقوق الإنسان يحيي ذكرى تراث هائل لأسلافنا، وهو اعتماد الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. والاتفاقيات الست الرئيسية المكونة لأسس القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأستراليا وكندا ونيوزيلندا جميعها أطراف فيها، ووضع معايير محددة للنساء والأطفال والمعاقين والأقليات وغيرهم من المجموعات الضعيفة، تشهد على التقدم الكبير المحرز منذئذ.

وفي عام ١٩٩٣، بمناسبة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، أعادت كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التأكيد على التزامها بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأكدت أن حقوق الإنسان عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة. والحوار بين بلداننا الثلاثة خلال السنوات العشر الماضية قائم على أساس هذا الالتزام.

(تكلم بالفرنسية)

ونقدر كثيرا الجهود الهامة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وخاصة الالتزام والقيادة اللذين أظهرهما المفوض السامي بالنيابة خلال عام لا يمكن اعتباره سوى عام عسير جدا.

إن تقدم حقوق الإنسان مبدأ موجه للسياسات الخارجية لأستراليا ونيوزيلندا وكندا. ونعتقد بأنه ينبغي أن تطبق معايير حقوق الإنسان المحددة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان تطبيقا موحدا في جميع أنحاء العالم، ولقد عملنا خلال الأعوام الـ ٥٥ الماضية بلا كلل للتشجيع على تحقيق هذا الهدف من خلال كل الوسائل المتاحة. وسنواصل هذا العمل.

وتفتخر كندا بأنها أدت دورا هاما في وضع إطار لحقوق الإنسان، بدءا بالدور الذي اضطلع به الدبلوماسي جون همفري في صياغة الإعلان العالمي عام ١٩٤٨ ومرورا باستحداث منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ وحتى مشاركتها في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية عام ٢٠٠٢.

ولكن اليوم الدولي لحقوق الإنسان ليس مجرد وقت لتقديم التهانئ. إنه تذكرة بكل العمل الذي ما زال ينبغي القيام به لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل البشر. وهو دعوة لجميع الدول كي تفحص حالات حقوق الإنسان لديها حيث أن حقوق الإنسان لا تزال تُنتهك في أماكن عديدة جدا.

وما يكتسي أهمية أكبر هو أن اليوم الدولي لحقوق الإنسان مناسبة للدول الأعضاء كي تجدد التزامها بأداء واجباتها المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجب علينا أن نظل يقظين وألا ندخر وسعا في هذا الشأن، حتى في الظروف الأكثر اتساما بالتحدي. ويجب أن نضمن أن جهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجب أن نضمن ألا يكون هناك إفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وأن نمنع حدوث مثل هذه الانتهاكات من الأساس.

فلنكن على مستوى التحدي. إننا نملك كل الأدوات اللازمة لأداء هذه المهمة وهذا الواجب. ويجب علينا أن نحسن استغلالها وأن نطبق المبادئ والقيم التي نتقيد بها جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية والثلاثين في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

الأسقف مغلوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): باسم وفدي، أود أن أهنئ الحائزين على جائزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان.

يسعد وفدي أن يشارك في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين لصياغة واعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا التطور الرائع في حماية حقوق الإنسان الأساسية قام على أساس أسمى تقاليد قانون الشعوب المرتكز على النظام الأخلاقي الموضوعي والمدرك بالعقل السليم.

ويكمن مبدأ العقل السليم في جوهر القانون الطبيعي، الذي ألهم الإعلان العالمي ولا يزال يمده بالحيوية. ولقد نوه علماء بارزون بالعلاقة التي لا تنفصم بين القانون الطبيعي وحقيقة أن كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية للإنسان الفرد وللشعوب غير قابلة للتصرف.

وعندما نفحص الميثاق ندرك أكثر العلاقة بين الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي هو أحد أثمن وأهم الوثائق في التاريخ الإنساني.

ولقد صاغ محامو الشريعة في القرون الوسطى ومعلقون قانونيون نبلاء في القرن السادس عشر، مثل فيتوريا وسواريس، سوابق للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي تنبع من سمو الإنسان وكرامته. وهذه الحقوق لم تخلقها الدولة، بل هي تنبع من طبيعة وسمة الإنسانية نفسها.

والواقع، إننا لا نحتاج إلى أن نذهب بعيدا لكي نرى تأثير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على العديد من القرارات التي أعلنتها الجمعية العامة. وبالمثل، كان للإعلان تأثير إيجابي على الدساتير الوطنية وغيرها من القوانين الأساسية التي جرى صوغها خلال العقود العديدة الماضية.

وفي تحديد الإعلان لحقوق إنسانية أساسية بعينها مشتركة لكل فرد من أفراد الأسرة البشرية، أسهم الإعلان إسهاما حاسما في تطوير القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، شكل الإعلان تحديا قويا للقوانين التي حرمت الرجال والنساء من الكرامة التي يستحقونها بسبب هويتهم. وللأسف، فإن الحقوق الأساسية المعلنة والمصنفة والمحتفى بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما زالت موضع انتهاكات جسيمة ومستمرة.

ولكن هناك تحديات أخرى للتطبيق السليم لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يميل البعض إلى اختيار الحقوق التي تخدم أغراضهم الذاتية. وفي بعض الظروف، فإن الحقوق غير القابلة للتصرف لبعض الناس يحرم منها آخرون في نفس الوقت. والحالة التي في صميم الموضوع هي الحرمان من أكثر الحقوق الإنسانية الأساسية، ألا وهو الحق في الحياة نفسها، الذي تنبع منه كل الحقوق الأخرى بطبيعة الحال وبشكل منطقي. وتلك الممارسات تهدد سلامة الإعلان. وإلقاء أي ظلال من الشك على الطابع العالمي أو وجود قواعد غير مقيدة من شأنهما أن يؤديا إلى تقويض صرح حقوق الإنسان برمته.

وبينما يوجد توجه متزايد إلى اتخاذ نهج انتقائي نحو حقوق الإنسان، فإن وفدي يود أن يتمسك بالرؤية الأصلية للإعلان – وهي رؤية لا غنى فيها عن الحقوق السياسية والمدنية للعدالة الاجتماعية والاقتصادية، والعكس صحيح. وفي عصر العولمة السريعة هذا، حينما تواجه البلدان الفقيرة التحدي المروع لمعالجة انعدام الاستقرار الاجتماعي – السياسي والاقتصادي، لا بد أن يظل المجتمع الدولي يسعى جاهدا لجمع نصفي الروح المجزأة لمشروع حقوق الإنسان – وهما التأكيد من جديد بوضوح على الحرية والإصرار المشروع على وجود أسرة بشرية واحدة يتحمل فيها الجميع مسؤولية مشتركة. والواقع، أن أحد أكبر التهديدات لسلامة الحقوق العالمية الواردة في الإعلان يأتي من النزعة الفردية المفرطة التي كثيرا ما تقود الأقوياء إلى فرضها على الضعفاء. وذلك أمر مخالف للإعلان وللحقوق الأساسية التي يعززها الإعلان ويحميها.

ولا يعني قبول المبادئ العالمية أنه لا بد من تحقيقها بنفس الطريقة في كل مكان. والطابع العالمي لا يلزم أن يترتب عليه التجانس. والواقع أن صائغي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان توقعوا وجود تعددية شرعية في أشكال الحرية. وكما عبر عن ذلك أحد العلماء البارزين، ”يمكن إيجاد العديد من الأنواع المختلفة للموسيقى تعزف على الأوتار الثلاثين للإعلان“. وللأسف فإن هذا الفهم التعددي كثيرا ما ينسى، حتى من قبل أصدقاء مشروع حقوق الإنسان.

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم يخيم عليه ظلال الحرب والإرهاب وغير ذلك من التهديدات للبقاء البشري وللكرامة المتأصلة للشخص البشري. وفي صميم تلك الظلال يكمن حرمان البعض من الحقوق العالمية. ومن سخرية القدر أن البشر هم الذين يلقون بهذه الظلال. غير أننا أعطينا الحكمة لاستخدام ضوء المنطق السليم لتبديد هذه الظلال. وتمكننا المبادئ السامية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من تحقيق هدف كفالة مستقبل مشرف للجميع، وليس فقط للبعض من الأسرة البشرية.

خلال سنة ٢٠٠٣ التذكارية هذه ما زلنا بحاجة إلى أن نطرح السؤال: ماذا حدث لحق كل فرد ”في التمتع

بنظام اجتماعي دولي تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققا تاما''؟ (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٨)

إن الكرامة والحرية والسعادة التي أقرها الإعلان لن تتحقق تحققا تاما دون التضامن بين جميع الشعوب. وإذ نستلهم نماذج كل صائغي الإعلان الذي خاطروا من أجل الحرية، ألا يمكننا أن نلزم أنفسنا أيضا بالمخاطرة من أجل التضامن – وبالتالي المخاطرة من أجل السلام؟

وبالرغم من أنه مضى الآن أكثر من ٥٥ عاما على إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنه ما زال يتعين الوفاء بالكثير من وعده. ومع ذلك، ما زال الإعلان، حسب عبارات البابا يوحنا بولس الثاني، ''أحد أسمى التعبيرات عن الضمير البشري في زماننا'' و ''أحد المعالم الرئيسية في طريق التقدم الأخلاقي للبشرية''. ووفدي مقتنع بأن الإعلان سيظل يبرز كمنارة للرحلة الطويلة للبشرية نحو إقامة مجتمع أكثر حرية وعدلا وسلاما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أشكر المراقب عن الكرسي الرسولي. استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسات التذكارية.

أعلن الآن اختتام الجلسات التذكارية المكرسة للاحتفال بالذكرى الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، في إطار البندين ٤٨ و ١١٧ (د) من جدول الأعمال.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

وبذلك اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٧ (د) من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.